ما ينشر في هذه الصفحة لايعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

إسبانيا تحت الضغط..سبتة وغزة والصدام الدبلوماسي مع «إسرائيل»

فاطمة حيدر

على تخوم أوروبا، حيث يلتقي البحر الأبيض المتوسط بالساحل الشمالي لإفريقيا، تقف سبتة الإسبانية الصغيرة كمدينة لا تشبه غيرها. فهي ليست مجرد معبر حدودي، بل نقطة تتقاطع عندها الهجرة والسياسة، وتتقاطع عندها الدبلوماسية والجغرافيا، حتى تبدو وكأنها تختصر تعقيدات البحر الأبيض المتوسط في بضعة كيلومترات مربعة.

ففي غضون ساعات، تدفق آلاف المهاجرين إلى المدينة، ما أربك السلطات الإسبانية ودفع مدريد إلى تعزيز وجودها الأمني على أحد أكثر حدود الاتحاد الأوروبي حساسية.

لكن ما لفت الأنظار لم يكن حجم الموجة وحده، بل توقيتها أيضًا. فقد جاءت في وقت كانت فيه إسبانيا قد تحولت إلى واحدة من أكثر الدول الأوروبية انتقادًا للحرب التي تشنها «إسرائيل» على غزة، وإلى إحدى أبرز المدافعين عن الحقوق الفلسطينية. ورغم عدم وجود أي دليل يربط بين التوتر الدبلوماسي مع الكيان «الإسرائيلي» وأزمة الهجرة، فإن تزامن الحدثين كان كافيًا ليفتح باب التساؤلات ويغذي النقاش السياسي.

لم يبدأ الخلاف بين مدريد و«تل أبيب» مع أزمة سبتة، بل سبقها بأشهر طويلة. فمنذ اندلاع الحرب على غزة، تبنت الحكومة الإسبانية واحدًا من أكثر المواقف الأوروبية انتقادًا لسياسات الكيان «الإسرائيلي»، ودعا رئيس الوزراء بيدرو سانشيز مرارًا إلى وقف فوري لإطلاق النار، وإدخال المساعدات الإنسانية من دون قيود، واتخاذ خطوات دولية أكثر جدية لحماية المدنيين الفلسطينيين. كما شددت مدريد على أن أي سلام دائم لا يمكن أن يتحقق من دون الاعتراف بالدولة الفلسطينية.

وفي عام ٢٠٢٤، اعترفت إسبانيا رسميًا بدولة فلسطين، معتبرة «أن هذه الخطوة تسهم في الحفاظ على إمكانية قيام حل الدولتين». كما أكدت مرارًا أن القانون الدولي يجب أن يُطبق على الجميع من دون استثناء، وأن حماية المدنيين لا يجوز أن تخضع للحسابات السياسية، إلى جانب دعمها للتحقيق في الانتهاكات المحتملة للقانون الدولي الإنساني خلال الحرب.

هذا الموقف وضع مدريد في قلب عاصفة الانقسام الأوروبي المتزايد. ففي حين فضلت بعض الحكومات الأوروبية اتباع نهج أكثر حذرًا، رأت إسبانيا أن الصمت أمام حجم المأساة الإنسانية في غزة يتناقض مع المبادئ التي يرفعها الاتحاد الأوروبي بشأن حقوق الإنسان وسيادة القانون.

في المقابل، لم يخفِ الكيان «الإسرائيلي» اعتراضه على هذا النهج، معتبراً أن الاعتراف بفلسطين والضغوط الدولية على عملياته العسكرية تستهدفه بصورة غير عادلة وتضعف موقفه. ومع مرور الوقت، لم يعد الخلاف مجرد تباين في المواقف السياسية، بل تحول إلى مواجهة دبلوماسية متصاعدة.

غير أن أصداء هذا الخلاف لم تبقَ محصورة في غزة، فقد امتدت إلى واحدة من أكثر القضايا حساسية بالنسبة لإسبانيا، وهي سبتة ومليلية، اللتان لا تزال الرباط تعتبرهما جزءًا من أراضيها، بينما تصر مدريد على أنهما جزء لا يتجزأ من السيادة الإسبانية.

وفي هذا السياق، أثارت تصريحات مندوب «إسرائيل» لدى الأمم المتحدة، داني دانون، جدلًا واسعًا بعدما تطرق إلى وضع المدينتين خلال رده على الانتقادات الإسبانية للحرب على غزة. لينتقل السجال من الملف الفلسطيني إلى إحدى أكثر القضايا السيادية حساسية بالنسبة لإسبانيا.

وجاء رد وزير النقل الإسباني أوسكار بوينتي عبر وسائل التواصل الاجتماعي مقتضبًا، لكنه حمل رسائل سياسية واضحة. وبعد أيام قليلة فقط، شهدت سبتة موجة عبور واسعة لآلاف المهاجرين، وهو تسلسل زمني جعل الحدثين يُقرآن معًا في نظر كثيرين.

ورغم ذلك، لم تظهر أي أدلة تربط بين السجال الدبلوماسي وموجة الهجرة. إلا أن ما كشفته هذه التطورات هو مدى سرعة انتقال تداعيات الصراعات الدولية إلى ملفات تبدو، للوهلة الأولى، بعيدة عنها.

وفي الوقت الذي كانت فيه هذه السجالات تتصاعد، كانت غزة تعيش واحدة من أكثر الكوارث الإنسانية قسوة في تاريخها الحديث. فقد دُمرت أحياء سكنية بأكملها، وتعرضت مستشفيات ومدارس ومراكز إيواء للقصف أو خرجت عن الخدمة، فيما اضطر مئات الآلاف من الفلسطينيين إلى النزوح مرات متكررة. كما حذرت الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية من نقص حاد في الغذاء والمياه والدواء والوقود، وسط ظروف وصفتها بأنها كارثية تهدد حياة المدنيين. وبالنسبة إلى مدريد، فإن هذا الواقع عزز قناعتها بأن احترام القانون الدولي وحماية المدنيين لا يمكن أن يكونا مسألة انتقائية. لذلك واصلت الدعوة إلى وقف إطلاق النار، وتوسيع دخول المساعدات الإنسانية، وإحياء المسار السياسي باعتباره الطريق الوحيد لإنهاء الحرب.

إلا أن الصورة لا تكتمل عند حدود غزة. فعلى الضفة الأخرى من المتوسط، كانت سبتة تفرض على إسبانيا تحديًا مختلفًا، لكنه لا يقل تعقيدًا: حماية حدودها، من دون التخلي عن التزاماتها الإنسانية.

تقع سبتة على الساحل الشمالي لإفريقيا، لكنها تخضع للسيادة الإسبانية، ما يجعلها أحد الحدود البرية القليلة التي تربط الاتحاد الأوروبي بالقارة الإفريقية. ورغم أن مساحتها لا تتجاوز ثمانية عشر كيلومترًا مربعًا، فإنها تحولت إلى واحد من أكثر الحدود الأوروبية تحصينًا، بأسوارها وأنظمة المراقبة والانتشار الأمني الدائم.

وعلى مدى قرون، بقيت سبتة تعيش بين عالمين، فهي أرض إفريقية ترفع العلم الإسباني، وهو واقع جعلها واحدة من أكثر النقاط الجغرافية والسياسية تعقيدًا في المنطقة، ورمزًا للعلاقة المتشابكة بين أوروبا وشمال إفريقيا.

أما بالنسبة لأولئك الذين يصلون إلى أسوارها، فإن سبتة ليست مجرد مدينة أوروبية، بل نهاية رحلة طويلة بدأت من الحروب أو الفقر أو الاضطرابات السياسية. وخلف كل محاولة عبور حكاية إنسان يبحث عن الأمان أو الاستقرار أو فرصة جديدة للحياة.

أما بالنسبة لمدريد، فكل قارب يصل إلى سبتة يحمل معه معضلة جديدة: كيف تحمي حدودها، وفي الوقت نفسه تحافظ على التزاماتها الإنسانية تجاه أشخاص وصل كثير منهم مدفوعين باليأس أكثر من أي شيء آخر؟ وقد أعادت الموجة الأخيرة هذا السؤال إلى الواجهة مرة أخرى، مؤكدة أن إدارة سبتة لم تكن يومًا مجرد قضية أمنية، بل معادلة معقدة تجمع بين السيادة والاعتبارات الإنسانية والالتزامات الأوروبية.

أما بالنسبة إلى مدريد، فلا يمكن قراءة ما يجري في سبتة من دون المرور بالمغرب. فالمملكة تبقى الشريك الأهم لإسبانيا في ضبط مسارات الهجرة نحو أوروبا، وقد طور البلدان على مدى سنوات تعاونًا واسعًا في هذا الملف. غير أن هذه العلاقة لم تكن يومًا محصورة بإدارة الحدود، بل ظلت محكومة أيضًا بالخلافات حول السيادة، وبالتحولات الإقليمية، وبالتوازنات السياسية في المنطقة.

وزادت هذه المعادلة تعقيدًا بعد اتفاق التطبيع الذي وقعته الرباط مع «إسرائيل» عام ٢٠٢٠ في إطار ما عُرف بـ «اتفاقيات أبراهام». فمنذ ذلك الحين، توسعت مجالات التعاون بين الجانبين لتشمل الأمن والاستخبارات والدفاع والسياحة والاقتصاد، وهو ما منح المغرب موقعًا متقدمًا في شبكة العلاقات التي تربط أوروبا وأجزاء من العالم العربي والكيان «الإسرائيلي»، وأضفى بعدًا جديدًا على المشهد المتوسطي في ظل الحرب على غزة.

وفي هذا السياق، يصعب فصل ما يجري في سبتة عن الحسابات الإقليمية الأوسع. فالهجرة والأمن والعلاقات الدبلوماسية، لم تعد ملفات مستقلة، بل باتت تؤثر في بعضها بعضًا بصورة مباشرة.

ولذلك، لم يكن مستغربًا أن يلفت تسلسل الأحداث الانتباه. فقد سبق التصعيد الدبلوماسي بين إسبانيا و«إسرائيل» موجة العبور إلى سبتة، وهو ما فتح بابًا واسعًا للتساؤلات حول العلاقة بين الحدثين. صحيح أنه لا توجد أدلة تثبت وجود ارتباط مباشر، لكن ما حدث أظهر كيف يمكن للتوترات الدولية أن تعيد تشكيل النقاشات السياسية، حتى عندما تقع على بعد آلاف الكيلومترات من ساحات الصراع.

لم تعد سبتة مجرد مدينة حدودية على أطراف أوروبا، فقد أصبحت مرآة تعكس كيف يمكن للحروب البعيدة والتحالفات المتغيرة وملفات الهجرة أن تلتقي جميعها عند نقطة واحدة.

وفي البحر الأبيض المتوسط اليوم، لم تعد الحدود تُرسم بالخرائط وحدها، بل بالتحالفات والأزمات والحروب التي تمتد ظلالها إلى أماكن لم تكن يومًا جزءًا مباشرًا منها.

تراجع حاد في مخزون الصواريخ.. نقطة الضعف الجديدة للولايات المتحدة في مواصلة الحرب ضد إيران

مع استمرار الحرب الأمريكية ضد إيران، أثارت تقارير تتحدث عن تراجع ملحوظ في مخزون الولايات المتحدة من الصواريخ الاعتراضية والأسلحة بعيدة المدى تساؤلات جديدة حول قدرة واشنطن على مواصلة حرب استنزاف طويلة ومكلفة في منطقة غرب آسيا.

لم تعد المواجهة بين إيران والولايات المتحدة مجرد سباق بين الهجوم

والدفاع، بل تحولت إلى اختبار لقدرة الصناعات العسكرية على تعويض الذخائر، والحفاظ على وتيرة العمليات في حرب تتطلب استهلاكًا واسعًا للذخائر المتطورة وعالية الكلفة، بما يكشف الفجوة بين سرعة الاستهلاك والطاقة الإنتاجية للمجمع الصناعي العسكري الأمريكي.

ونقلت شبكة CNN عن مصادر مطلعة أن الجيش الأمريكي استهلك منذ اندلاع الحرب ضد إيران جزءًا كبيرًا من مخزون صواريخه الدفاعية. ووفقًا للتقرير، تم استخدام نحو ٨٠ بالمئة من صواريخ منظومة THAAD الاعتراضية، إضافة إلى ما يقارب نصف مخزون صواريخ باتريوت، خلال التصدي للهجمات الصاروخية الإيرانية.

وأضاف التقرير أن القوات الأمريكية استهلكت أيضًا معظم ذخائرها الدقيقة بعيدة المدى من فئة الصواريخ أرض-أرض، إلى جانب استخدام نحو نصف مخزونها من صواريخ توماهوك المجنحة. وبحسب المصادر نفسها، أصبح تراجع مخزون الذخائر أحد أبرز هواجس كبار قادة البنتاغون، كما أبدت بعض دول الخليج الفارسي قلقها من تراجع قدرات الدفاع الجوي الأمريكية في المنطقة.

في المقابل، شكك وزير الحرب الأمريكي بيت هيغسيث في الأرقام التي أوردها تقرير CNN، مدعيًا أنها لا تعكس الواقع. إلا أن هذا النفي لا يبدد المخاوف المتعلقة بالضغط المتزايد على المخزون الصاروخي الأمريكي، خاصة أن تقارير إعلامية أمريكية سابقة وتقديرات صادرة عن مراكز أبحاث استراتيجية كانت قد أشارت إلى انخفاض ملحوظ في مخزونات بعض الذخائر الرئيسية.

وكانت تقديرات سابقة صادرة عن مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (CSIS) قد أشارت إلى أن الولايات المتحدة كانت تمتلك، قبل تصاعد المواجهات، نحو ٢٢٠٠ صاروخ باتريوت اعتراضي وقرابة ٤٥٢ صاروخًا من منظومة THAAD. ورغم أن هذه الأرقام تستند إلى بيانات مفتوحة ولا تعكس بالضرورة المخزون العملياتي السري، فإن استهلاك نسبة كبيرة منها قد يفرض ضغوطًا متزايدة على قدرة واشنطن في إدارة أكثر من أزمة عسكرية في وقت واحد.

مهر

سيف نتنياهو يفقد مضاءه لدى ترامب... كيف انحسر نفوذ تل أبيب؟

- رغم أن دونالد ترامب وبنيامين نتنياهو عُرفا لسنواتٍ كأوثق حليفين سياسيين في واشنطن وتل أبيب، إلا أن مجريات الأحداث الأخيرة تشي بأن العلاقات بين الجانبين قد دخلت منعطفاً مغايراً.

فالتباين في الرؤى حول أسلوب إدارة الحرب وممارسة الضغوط على طهران، وجدولة العمليات العسكرية ونطاقها، ومآلات المفاوضات، بل وحتى آليات التنسيق بين الإدارتين، قد أماط اللثام عن بوادر صدعٍ قلّما طفا على السطح علانيةً في الآونة السابقة.

وقد عززت التقارير الحديثة هذا الاعتقاد، لا سيما إثر الكشف عن تلقي نتنياهو نبأ إلغاء هجوم أمريكي واسع النطاق على إيران، ليس عبر القنوات الدبلوماسية الرسمية، بل من خلال تصفّحه لمنشورٍ كتبه ترامب على منصة «تروث سوشيال». هذا الموقف رسّخ الانطباع بتراجع منسوب الثقة والتنسيق بين البيت الأبيض وتل أبيب عما كان عليه في سالف العهد، وبأن العلاقات الشخصية بين الرجلين باتت تتقاذفها أمواج تحدياتٍ جديدة.

من جهة أخرى، وفي غضون الأيام القليلة الماضية، أظهرت حزمةٌ من تقارير وسائل الإعلام الدولية أن الهوة بين ترامب ونتنياهو حيال كيفية التعاطي مع الملف الإيراني، قد تجلّت بوضوحٍ غير مسبوق.

انحسار الثقة بنتنياهو

لعل أبرز الدلائل على تآكل رصيد الثقة والتنسيق بين دونالد ترامب وبنيامين نتنياهو، هو ما كشفت عنه القناة الـ ١٢ الإسرائيلية، في تقرير تلقفته صحيفة "تايمز أوف إسرائيل" وسلطت عليهِ الضوء لاحقاً. فبحسب التقرير، اتخذ ترامب قراراً بإلغاء هجوم واسع كان مبرمجاً ضد إيران، وعلى النقيض منَ الأعرَاف السائدة في العمليات المشتركة والقرارات الاستراتيجية، لم يضع ترامب كبار المسؤولين في تل أبيب في صورة القرار قبل إعلانه، بل سارع الرئيس الأمريكي إلى نشر قراره مباشرةً عبر منصته «تروث سوشيال»، لتتلقى تل أبيب نبأ هذا التحول الاستراتيجي بالتزامن مع تلقي الرأي العام العالمي له.

وفي معرض انتقاده لآلية الإبلاغ هذه، صرّح مسؤول إسرائيلي رفيع للقناة الـ ١٢ قائلاً: «لقد تركنا ترامب نتخبّط في عتمة الغموض؛ فكبار القادة العسكريين لم يعلموا بإلغاء الهجوم إلا عبر منصة التواصل الاجتماعي الخاصة بالرئيس الأمريكي». ووفقاً للمسؤول ذاته، فقد عاشت القيادتان السياسية والعسكرية في تل أبيب، لساعاتٍ طوال عقب نشر التغريدة، حالةً من «انعدام اليقين التام»، وظلّ التساؤل معلقاً: هل يُعد قرار ترامب حاسماً ونهائياً، أم أن العملية المشتركة لا تزال قيد التنفيذ؟

ولم يرَ المراقبون في هذه الواقعة مجرد خللٍ في قنوات الاتصال، بل اعتبروها مؤشراً جلياً على تحولٍ في بوصلة التعاطي بين البيت الأبيض وتل أبيب. ففي السنوات الماضية، ولا سيما إبان الولاية الأولى لترامب، كانت القرارات الأمنية الحساسة التي تمسّ صميم المصالح الإسرائيلية، لا تبصر النور إلا بعد تنسيقٍ وثيق مع مكتب نتنياهو. غير أن إقصاء الأخير من دائرة الاستشارة في هذه الحادثة، رسّخ القناعة بأن ترامب لم يعد يميل إلى إشراك نتنياهو في كافة مفاصل القرارات المصيرية، وأنه بات ينشد مساحةً أوسع من استقلالية القرار لنفسه، أقلّه فيما يخصّ الشأن الإيراني.

وقد ذهب بعض المحللين الإسرائيليين إلى أبعد من تصنيف هذا الحدث كـ "سوء فهم دبلوماسي"، معتبرين إياه رسالةً مبطنةً وشديدة اللهجة لنتنياهو؛ مفادها أن إدارة ترامب تُغلّب حسابات واشنطن ومصالحها العليا عند اتخاذ القرارات المتعلقة بإيران، وأنها غير مستعدةٍ لتفصيل سياستها على مقاس الرغبات الإسرائيلية في كل شاردة وواردة. ومن هذا المنطلق، فإن تلقي المسؤولين الإسرائيليين لخبر إلغاء ضربةٍ أمريكية لإيران عبر منشورٍ في الفضاء الافتراضي، يقف كرمزٍ صارخ على انحسار مدّ الثقة والتنسيق السياسي بين الحليفين.

العودة من واشنطن خالي الوفاض

من جهة أخرى، لم تتمخض زيارة بنيامين نتنياهو الأخيرة إلى واشنطن عن أي إنجاز ملموس، خلافاً لما كان يصبو إليه، بل إنّ بعض وسائل الإعلام الأمريكية والصهيونية وصفتها بأنها مؤشرٌ جليّ على انحسار نفوذ رئيس وزراء الكيان الصهيوني داخل أروقة البيت الأبيض. وفي هذا السياق، نشر موقع

"أكسيوس" الإخباري تقريراً تحت عنوان "بيبي الواهن"، أشار فيه إلى أن نتنياهو حطّ رحاله في واشنطن هذه المرة وقد فقد بريق نفوذه السابق على ترامب، وأن الجليد قد كسا علاقات الطرفين مقارنةً بالأشهر المنصرمة. ويؤكد التقرير أنه في أعقاب وقف الهجمات الأمريكية على إيران وعودة ترامب إلى سكة المفاوضات، باتت شقة الخلاف بين رؤى الجانبين أوسع وأكثر جلاءً من أي وقت مضى.

وكان من أبرز محاور هذا اللقاء، استعراض التقييمات الاستخباراتية لتل أبيب بشأن المنشآت النووية الإيرانية، ولا سيما المجمع المُسمى "جبل الفأس". ومع ذلك، تُفيد التقارير المنشورة بأن ترامب، وخلافاً لما كانت تُمَنّي تل أبيب به النفس، لم يتخذ من هذه المعطيات ذريعةً لاستئناف الضربات. وقد أقرّ مسؤولون صهاينة بأن اجتماع البيت الأبيض قد شهد طرح خيارات شتى على بساط البحث؛ بدءاً من الدبلوماسية، مروراً بمواصلة الضغط الاقتصادي، وصولاً إلى العمل العسكري، بيد أن الرئيس الأمريكي آثر في نهاية المطاف المضي قُدماً في مسار التفاوض، وأحجم عن إعطاء الضوء الأخضر لشنّ هجوم جديد.

وفي نظرٍ عدد من المراقبين، تُمثّل هذه النتيجة انتكاسةً سياسيةً لنتنياهو؛ فقد كان يعقد الآمال على أنه، ومن خلال تقديم تقييماتٍ أمنية مستحدثة والتهويل بما يسميه "التهديدات المتبقية" للبرنامج النووي الإيراني، سيُفلح في إقناع ترامب بتصعيد الضغط العسكري، أو على أقل تقدير، إبقاء خيار الضربة الفورية مطروحاً على الطاولة. إلا أن قرار ترامب بتعليق العمليات والتشبث بحبل الدبلوماسية، أثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن البيت الأبيض يُعلي في الظرف الراهن من شأن اعتباراته الاستراتيجية والسياسية، ويُرجّح كفتها على حساب رغبات نتنياهو.

تباين البوصلة تجاه إيران

تُعد زاوية الرؤية لكيفية التعاطي مع إيران، من أهم بؤر الخلاف بين دونالد ترامب وبنيامين نتنياهو. فرغم تلويح ترامب مراراً، خلال الأشهر الماضية، بسيف الخيار العسكري وانتهاجه سياسة "الضغوط القصوى" ضد طهران، إلا أنه أظهر في المنعطفات الحاسمة عزوفاً عن زجّ الولايات المتحدة في أتون حربٍ طويلةٍ ومكلفة في الشرق الأوسط. ولعل الشاهد الأحدث على ذلك، قراره المباغت بإلغاء هجوم واسع النطاق على إيران والإعلان عن تدشين جولةٍ جديدة من المفاوضات؛ وهو قرارٌ صرّح ترامب نفسه بأنه اتُخذ بغية إفساح المجال للتوصل إلى اتفاق، والحيلولة دون اتساع رقعة الصراع.

ومن منظور ترامب، فإن الانزلاق نحو حربٍ شاملة مع إيران قد يُكبّد أمريكا أثماناً باهظةً؛ فالمواجهة المباشرة تحمل في طياتها نُذر هجماتٍ مضادة تطال القواعد الأمريكية في المنطقة، وتهدد أمن الملاحة وإمدادات الطاقة، ناهيك عن التحليق الجنوني لأسعار النفط، واهتزاز استقرار الأسواق العالمية، وتحمل أعباء مالية وعسكرية جسيمة. علاوةً على ذلك، لطالما خاض ترامب غمار الاستحقاقات الانتخابية متدثّراً بشعار إنهاء "حروب أمريكا التي لا تنتهي" في الشرق الأوسط؛ ومن شأن التورط في حرب استنزافٍ مع إيران أن يتناقض بشكل صارخ مع وعوده السياسية تلك.

في المقابل، وكما يرد في مزاعمه، يرى بنيامين نتنياهو في إيران التهديد الأمني الأكبر لتل أبيب، ويؤمن بضرورة إدامة زخم الضغط العسكري حتى يتم تقليم أظافر طهران النووية والصاروخية، وتفكيك شبكة حلفائها الإقليميين بالكامل. غير أنه لم يبلغ هذا المأرب رغم خوضه غمار مرحلتين من الحرب الشاملة. ولهذا السبب، يرى العديد من المحللين الغربيين أن نتنياهو لطالما سعى جاهداً لإبقاء أمريكا في خندق تل أبيب، ضمن مسار الضغوط القصوى والتمسك بالخيار العسكري؛ ذلك أن المشاركة المباشرة لواشنطن من شأنها أن تضاعف قدرة الردع والطاقة العملياتية لتل أبيب بشكل ملحوظ.

وبناءً عليه، وعلى النقيض من مساعي نتنياهو الحثيثة لجرّ أمريكا نحو مستنقع حرب طويلة وجديدة مع إيران، أثبت الرئيس الأمريكي، في الظرف الراهن على الأقل، أنه يُؤثر النأي بالولايات المتحدة عن التورط في مواجهة عسكرية مفتوحة وواسعة النطاق مع طهران.

ترامب يسعى لتجاوز نتنياهو

ومن العوامل الأخرى التي يعزو إليها المحللون تغيّر سلوك دونالد ترامب تجاه بنيامين نتنياهو، تلك الحسابات السياسية المتعلقة بمستقبل بوصلة السلطة في تل أبيب. فاستطلاعات الرأي خلال الأشهر الأخيرة تشير إلى تآكل شعبية الائتلاف الحاكم بزعامة نتنياهو، وفي حال التوجه نحو صناديق الاقتراع، فإن احتمالات فقدان الأغلبية البرلمانية تلوح في الأفق كتهديد جدي لنتنياهو. بل إن وكالة "رويترز" تطرقت في تقرير لها حول الانتخابات المرتقبة للكيان الصهيوني، إلى "احتمالية تجرع نتنياهو كأس الهزيمة"، وصعوبة الطريق أمامه لتشكيل الحكومة المقبلة.

في خضم هذه الأجواء، يرى بعض المراقبين أن ترامب لم يعد يميل إلى استثمار كامل رصيده السياسي في سلة نتنياهو؛ فترامب الذي لطالما هندس سياسته الخارجية على مقاس توازن المصالح والعلاقات الشخصية مع الزعماء، بات يُؤثر الإبقاء على شعرة معاوية مع شخصيات سياسية أخرى داخل الكيان الصهيوني، وذلك درءاً لتضرر نفوذ واشنطن في تل أبيب حال تغير الحكومة وسقوط نتنياهو. ومن هذا المنطلق، يمكن قراءة النأي النسبي لترامب بنفسه عن نتنياهو كمحاولة لتجنب استراتيجية "وضع البيض كله في سلة واحدة"؛ وهي استراتيجية تتيح لترامب، بمعزل عن نتائج الانتخابات الإسرائيلية المرتقبة، إرساء علاقات فاعلة مع الحكومة المستقبلية حتى وإن كانت خاليةً من نتنياهو.

الوقت